(قرار رقم ٣١ لعام ١٤٣٧هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية

بشأن الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة (أ)،

برقم ٤٠ وتاريخ ١٤٣٢/٢/١١هـ ورقم ٢٠وتاريخ ١٤٣٣/١/١٦هـ

على الربط الزكوي المعدل للأعوام من ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٨م.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:-

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٧/١١/٦هـ، اجتمعت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بجدة وذلك بمقرها بفرع الهيئة العامة للزكاة والدخل والمشكلة من كل من:-

الدكتور /.....	رئيسًا
الدكتور /.....	عضوًا ونائبًا للرئيس
الدكتور /.....	عضوًا
الأستاذ /.....	عضوًا
الأستاذ /.....	عضوًا
الأستاذ /.....	سكرتيرًا

وذلك للنظر في اعتراض المكلف/ شركة (أ)، رقم مميز (.....) على الربط الزكوي المعدل للأعوام من ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٨م (اختصاص فرع الهيئة العامة للزكاة والدخل بجدة) وقد تناولت اللجنة الاعتراض بالبحث والمناقشة في ضوء مذكرة الاعتراض المقدمة من الهيئة، وبالاطلاع على ملف القضية ومحضر جلسة المناقشة المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٧/٨/٢٥هـ، بحضور ممثلي الهيئة/.....، و.....، و.....، بموجب خطاب الهيئة رقم ١٤٣٧/٤/١٦٥٥٨، وتاريخ ١٤٣٧/٨/٨هـ، وبحضور ممثل المكلف السيد/.....، من مكتب..... سعودي الجنسية، بموجب بطاقة الهوية الوطنية رقم (.....)، نسخة رقم (٥) صادرة من جدة، وتاريخ انتهائها في ١٤٤٦/١/٢٧هـ، بموجب التفويض المؤرخ في ١١/ ١٤٢٧/٧هـ والمصادق عليه من الغرفة التجارية بمحافظة جدة بتاريخ ١٤٣٧/٧/١١هـ.

وفيما يلي وجهتا نظر الطرفين ورأي اللجنة حولهما:

أولًا: الناحية الشكلية:-

الربط: صادر برقم (٢/٣٩٥/٧) وتاريخ ١٤٣٢/١/١٣هـ.

الاعتراض: وارد برقم (٤٠) وتاريخ ١٤٣٢/٢/١١هـ.

الربط المعدل: صادر برقم ٣/٣٠٧ وتاريخ ١٤٣٣/١/١١هـ.

الاعتراض: وارد برقم ٢٠ وتاريخ ١٤٣٣/١/١٦هـ.

الاعتراضان مقبولان من الناحية الشكلية لتقديمهما، قبل انتهاء المدة المحددة نظامًا للاعتراض.

ثانيًا: الناحية الموضوعية:-

١-المطالبة بحسم الخسائر الدفترية المدورة:

بيـــــان	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م
الخسائر الدفترية المدورة	٣,٤٧٠,٨٦٩	٣,٠٢٧,٨٤٤	١,٤٥٠,٤٦٣
خسائر الربوط المدورة	(٨٨٧,٣١٢)	(١٥٤,٧٧٠)	لايوجد خسائر
الفرق الذي لم يحسم	٢,٥٨٣,٥٥٧	٢,٨٣٧,٠٠٠	١,٤٥٠,٤٦٣
زكاة الفروق التي لم تحسم	٦٤,٥٨٩	٧١,٨٢٥	٣٦,٢٦٢

وجهة نظر مقدم الاعتراض

أولًا : فروقات الزكاة عن الاعوام من ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م و٢٠٠٨م:

ردًا على ما جاء بخطاب الهيئة أن فروقات الزكاة المطالب بها مبلغ (٢٨٦,١٢٥/١٥) ريالًا، ونحن نرى أن الزكاة المستحقة عليها مبلغ (١٠٩,٥٧٨/٥٥) ريالًا فقط، والفرق بين ما تطلب به الهيئة وما نراه جاء نتيجة أن الهيئة لم تأخذ في الاعتبار خسائر سنوات سابقة التي وردت في ميزانيات الأعوام المذكورة ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

١- أن الشركة قد سددت الفروقات التي أظهرها ربط العام المالي ٢٠٠٥م، وبالتالي أصبح المبلغ المسدد كفروقات معدلًا الأرقام التي تعتمدها الهيئة لأنها ظهرت زكويًا، وبالتالي فلا يكون لها أثر على العام التالي حيث إننا سددنا الزكاة المستحقة على البنود التي رفضتها الهيئة وعدلت بها الخسائر، وهكذا في الأعوام التالية، مع ملاحظة أن الاعوام المالية ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م و٢٠٠٨م تم الربط عليها في ١٤٣٢/١/١٣هـ، أي بعد خمس سنوات من الربط على العام المالي ٢٠٠٥م، وإذا كان هذا الربط قد تم بإرادة منفردة لم تمكن الشركة من تعديل الأرقام وفقًا للربط الذي تم منذ خمس سنوات تقريبًا، وهذا لا يخلق وعاء حقيقيًا تستند إليه الهيئة، حيث إن شروط احتساب الزكاة وفقًا للشريعة يؤكد أن وعاء الزكاة حقيقي بلغ النصاب وحال عليه الحول، أما الوعاء التقديري فليس هو الوعاء الحقيقي للزكاة وبناءً عليه فإن الزكاة ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م و٢٠٠٨م، يكون وجهة نظرنا كما يلي:

عـام ٢٠٠٦م:	هـ/ريـــــال	هـ/ريـــــــال
خسائر سنوات سابقة الواردة بميزانية ٢٠٠٦/١٢/٣١م	٣,٤٧٠,٨٦٩/٠٠	
يخصم خسائر سنوات سابقة الواردة بربط الهيئة	٨٨٧,٣١٢/٠٠	
فرق عام ٢٠٠٦م	ــــــــــ	
٢,٥٨٣,٥٥٧/٠٠		
عـام ٢٠٠٧م:	هـ/ريـــــال	هـ/ريـــــــال

خسائر سنوات سابقة الواردة بميزانية ٢٠٠٧/١٢/٣١م	٣,١٨٢,٦١٤/٠٠	
يخصم خسائر سنوات سابقة الواردة بربط الهيئة	١٥٤,٧٧٠/٠٠	
فرق عام ٢٠٠٧م		٣,٠٢٧,٨٤٤/٠٠
عـام ٢٠٠٨م:	هـ/ريـــــال	هـ/ريـــــــال
خسائر سنوات سابقة الواردة بميزانية ٢٠٠٨/١٢/٣١م	١,٤٥٠,٤٦٣/٠٠	
يخصم خسائر سنوات سابقة الواردة بربط الهيئة		
فرق عام ٢٠٠٨م		١,٤٥٠,٤٦٣/٠٠
إجمالي فروقات الاعوام الثلاثة ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م و٢٠٠٨م		٧,٠٦١,٨٦٤/٠٠
الزكاة الشرعية المستحقة على الفروقات السابقة بواقع ٢,٥%		١٧٦,٥٤٦/٦٠
يخصم: فروقات الزكاة التي تطالب بها الهيئة		(٢٨٦,١٢٥/١٥)
فرق الزكاة المستحقة على الشركة		(١٠٩,٥٧٨/٥٥)

وجهة نظر الهيئة

لقد قامت الهيئة بحسم الخسائر المرحلة المعدلة طبقًا لربوط الهيئة، بداية من ربطي عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م الصادر بخطاب الفرع رقم ٢/١١٤١٨/١١ وتاريخ ١٤٢٧/١١/٢١هـ، استنادًا لتعميم الهيئة رقم ١/٩٢ وتاريخ ١٤١٨/٧/١٩هـ والمؤيد بعدة قرارات استئنافية منها: القرار الاستئنافي رقم (٩٥٣) لعام ١٤٣٠هـ، والقرار الاستئنافي رقم (١٣٠٣) لعام ١٤٣٤هـ، وتتمسك الهيئة بصحة إجرائها.

جلسة الاستماع والمناقشة

اكتفى الطرفان بما ورد في اعتراض المكلف، ورد الهيئة عليه.

رأي اللجنـــــــة

بعد دراسة وجهتي نظر الطرفين وما قدماه من دفوع ومستندات، فإن اللجنة ترى الآتي:

يطالب المكلف بحسم الخسائر المدورة وفقًا لحساباته، وهذه الخسائر عادة تقوم الهيئة العامة للزكاة والدخل بتعديلها بالمخصصات والمصروفات غير المقبولة زكويًا، لذلك فإن ما يعتمد من خسائر السنوات هو الخسائر المعدلة وفقًا لربوط الهيئة؛ لذلك فإن اللجنة تؤيد الهيئة في الإجراء الذي اتبعته في معالجة هذا البند للأعوام محل الاعتراض.

٢- فروقات المشتريات الخارجية:

إجمالي السنوات مبلغ (٣٢,٥٥٧,٦٤٥) ريالًا وزكاتها (٨١٣,٩٤١) ريالًا.

وجهة نظر مقدم الاعتراض

أولًا: ما اتبعته شركتنا تجاه المشتريات الخارجية عند كتابة إقرارها الزكوي لهذه الأعمال:

أ- مشتريات تمت لمصلحتنا بواسطة شركة (ب) وتأكدت منها الهيئة بواسطة اعتمادها شهادة من شركة (ب) تؤكد فيها أنها وحسب طبيعة عملها قد استوردت بضاعة من الخارج لمصلحة شركة (أ) خلال السنوات من ٢٠٠٦م حتى ٢٠٠٨م وبلغت قيمتها (٣٦,٦١٤,٦٠٠) ريالًا.

ب- وبالمثل تم استيراد بضاعة من الخارج لمصلحة شركة (أ) بواسطة كل من شركة (د)، وكذا شركة (ج) ، وذلك بمبلغ إجمالي للشركتين بمبلغ (٢٢,٢٩٢,٩٤٥) ريالًا، وكانت تفاصيل هذا المبلغ هي:-

بيان	ريال سعودي	ريال سعودي
١- مشتريات بضاعة مستوردة لمصلحة شركة (أ) بواسطة شركة (د)	٢٧٩,٦٧٥	١٤,٢٦٠,٩٤٩
عام ٢٠٠٦م	٤,٧١٥,٣٣٤	٨,٠٣١,٩٩٦
عام ٢٠٠٧م	٩,٢٦٥,٩٤٠	_____
عام ٢٠٠٨م	_____	٢٢,٢٩٢,٩٤٥
إجمالي البضاعة المستوردة لمصلحة شركة (أ) بواسطة شركة (د).	٦٢٥,٢٩٠	
٢- مشتريات بضاعة مستوردة لمصلحة شركة (أ) بواسطة (هـ).	٢,٠٨١,١٧٩	
عام ٢٠٠٦م	٥,٣٢٥,٥٢٧	
عام ٢٠٠٧م	_____	
عام ٢٠٠٨م		
إجمالي البضاعة مستوردة لمصلحة شركة (أ) بواسطة (هـ).		

علمًا بأننا قدمنا مستندات هذا المبلغ بالكامل (٢٢,٢٩٢,٩٤٥) ريالًا، للهيئة العامة للزكاة والدخل فرع جدة، وروجعت من قبله، ولم يكن للهيئة أية ملاحظات على هذا المبلغ وفقًا لخطاب الهيئة.

ج- بضاعة تخص شركتنا ونقوم بتفويض شركة (ب) بالتخليص والإفراج عنها باسمها ولمصلحة شركتنا، وما يؤكد ذلك أن الفسح الجمركي يصدر باسم شركة (ب) عن فاتورة بضاعة صادرة من المورد وباسم شركتنا عن نفس البضاعة ونفس القيمة المدونة بالفسح الجمركي، وهذا الأمر معتاد في هذا المجال، ونظرًا لكثرة وضخامة أعداد الطرود وكثرة مستنداتها وعملية حصرها كلها يستغرق وقتًا كبيرًا جدًا، حيث إن هذه المستندات منتشرة بين مستندات ثلاث سنوات وهي ضخمة جدًا؛ والمشتريات الخاصة بالسنوات الثلاثة المستوردة طبقًا لهذه الطريقة تبلغ (٣٦,٩١٤,٦٠٠) ريالًا، وحسب طلبكم الوارد بخطابكم رقم ٣/٤٠٩٧ بتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٣هـ نرفق لكم صورة من خطاب شركة (ب) الذي يؤكد هذه القيمة.

د-بضاعة مستوردة مشتراة من السوق المحلي منعًا لهبوط الأسعار وتحقيق خسائر، حيث إن أسعارها تكون مناسبة، ويمكن الحصول عليها في مدة وجيزة، ونشير إلى أن هناك شركتين قمنا بشراء بضاعتهم المستوردة وقمنا بتسجيل هذه المشتريات بالدفاتر ضمن مشترياتنا الخارجية، وبلغ إجمالي هذه المشتريات مبلغ (٢٢,٢٩٢,٩٤٥) ريالًا، يمكن توضيحهما فيما يلي:

جدول (ج)

السنة	شركة (د)	شركة (ه)	الاجمالي
مشتريات عام ٢٠٠٦م	٢٧٩,٦٧٥	٦٢٥,٢٩٠	٩٠٤,٩٦٥
مشتريات عام ٢٠٠٧م	٤,٧١٥,٣٣٤	٢,٠٨١,١٧٩	٦,٧٩٦,٥١٣
مشتريات عام ٢٠٠٨م	٩,٢٦٥,٩٤٠	٥,٣٢٥,٥٢٧	١٤,٥٩١,٤٦٧
الإجمالـــــي	١٤,٢٦٠,٩٤٩	٨,٠٣١,٩٩٦	٢٢,٢٩٢,٩٤٥

هـ- الرسوم الجمركية ومصاريف المشتريات المباشرة وفروق العملة التي تخص مشتريات السنوات الثلاثة بلغت (٦,٣٤٦,٤٤٨) ريالًا، يمكن توضيحها فيما يلي:

جدول (هـ)

بيـــــــان	ريال سعودي
رسوم جمركية	٣,٩٢٤,٦٧٩
مصاريف مباشرة	١,٨٧٠,١١٣
فروق عملة	٥٥١,٦٥٦
الإجمـــــالي	٦,٣٤٦,٤٤٨

ومما هو جدير بالذكر أن المصروفات المباشرة التي تخص البضاعة المستوردة من الخارج تم إضافتها إلى قيمة المشتريات الخارجية، وهي تشمل مصروفات النقل من ميناء الاستيراد إلى مخازن الشركة، وكذلك مصاريف النقل والتنزيل والحمالة الخاصة بهذه البضاعة.

و-مشتريات محلية تم إدراج قيمتها ضمن المشتريات الخارجية:

ونشير إلى أن هناك مشتريات محلية بلغت قيمتها (١,٣١٥,٠٢٢) ريالًا، تم إدراجها ضمن المشتريات الخارجية ومشتراه من عدة موردين وبمبالغ صغيرة، والمستندات الخاصة بهذه البضاعة موجودة لدينا وتحت طلبكم.

ثانيًا: مشتريات تمت عن طريق الشركة نفسها بمبلغ (٨,٢٢٠,٦٠٠) ريالًا، وقد أوضحنا ذلك للمصلحة ضمن خطابنا الوارد للمصلحة بتاريخ ١٤٣٢/٦/١٨هـ الموافق ٢٠١١/٥/٢١م وكانت بيانات استيراد الشركة لنفسها كما يلي:

بيـــــــان	ريال سعودي
مشتريات من الخارج باسم الشركة ولمصلحتها عام ٢٠٠٦م	٦٥٤,٤٥٣
(من ١٤٢٦/١٢/١هـ حتى ١٤٢٧/١٢/١٠هـ)	٣,٣٨٣,٤٣٢

مشتريات من الخارج باسم الشركة ولمصلحتها عام ٢٠٠٦م (من ١٤٢٧/١٢/١١هـ حتى ١٤٢٨/١٢/٢١هـ) مشتريات من الخارج باسم الشركة ولمصلحتها عام ٢٠٠٦م (من ١٤٢٨/١٢/٢٢هـ حتى ١٤٢٩/١/٣هـ) إجمالي مشتريات الشركة من الخارج ولمصلحتها عن السنوات الثلاثة	٤,١٨٢,٧١٥ __________ ٨,٢٢٠,٦٠٠

أرفق به صورة من برنت مصلحة الجمارك الذي يؤكد أن استيراد الشركة بنفسها عن تلك الفترة هو (٨,٢٢٠,٦٠٠) ريالًا، وليس (٥,٦١٧,٣٧٠) ريالًا كما ورد في ربط الهيئة الأول عن تلك السنوات وربط الهيئة المعدل عن نفس السنوات، وبهذا نؤكد أن البيانات الاستيرادية الواردة للهيئة عن هذه السنوات لا تمثل واقع الحال وفقًا لما قدمناه من مستندات (برنت صادر من نفس مصلحة الجمارك يؤكد ذلك)، ومن المعروف أن البضائع المستوردة تسدد عنها جمارك عن كل إرسالية تعادل نسبة معينة من قيمة ما تحتويه هذه الإرسالية، إنه من المعلوم أن هناك مصاريف نقل لهذه البضائع المستوردة لنقلها من الموانئ إلى مستفيدي هذه البضائع سواء الفروع الخاصة بها أو مخازن الشركة، وأيضًا توجد فروق عملة قد تكون مصروفًا أو إيرادًا حسب سعر العملات الأوربية عند السداد وذلك عند مقارنة المبلغ المدفوع عند السداد في مواجهة القيمة المتعاقد عليها المثبتة بالسعر الثابت للعملة عند الشراء، وقد بلغت هذه الرسوم الجمركية والمصاريف خلال تلك السنوات مبلغ (٦,٣٤٦,٤٤٨) ريالًا، وهذا المبلغ يشمل أيضًا أتعاب التخليص الجمركي عن تلك البضائع وهذا المبلغ عن كامل مشتريات الشركة خلال السنوات الثلاثة المذكورة.

كما تضمنت بياناتنا للهيئة قيمة المشتريات بضائع مستوردة مشتراه من السوق المحلي بأقيام صغيرة لسرعة تلبية احتياجات العملاء بلغت خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة مبلغ (١,٣١٥,٠٢٢) ريالًا، وبهذا تكون خلاصة ما تم التصريح عنه من تكلفة المشتريات الخارجية مبلغ (٧٤,٧٨٩,٦١٥) ريالًا، حيث إن الشركة تسجل جميع تكلفة شراء هذه البضائع على حساب تكلفة المشتريات الخارجية في الإقرار، أما مصلحة الجمارك فتعني فقط بقيمة البضائع المستوردة دون النظر في باقي تكلفة وصولها للشركة لأن هذا خارج سيطرتها ولا تعلم عنه شيئًا.

وجهة نظـر الهيئـة

فروقات المشتريات الخارجية:

إجمالي السنوات بمبلغ (٣٢,٥٥٧,٦٤٥) ريالًا زكاتها (٨١٣,٩٤١) ريالًا، وذلك وفقًا للجدول التالي:

بيــــــان	ريال سعودي
لعام ٢٠٠٦م	١١,١٩٠,٩٨١
لعام ٢٠٠٧م	٢٠,٥٣٩,٠٦٧
لعام ٢٠٠٨م	٣٧,٤٤٢,١٩٧
الاجمالي	٦٩,١٧٢,٢٤٥
بضاعة مستوردة عن طريق (ب) تم اعتمادها بناءً على الشهادة المقدمة في الربط المعدل للمكلف	(٣٦,٦١٤,٦٠٠)

فروقات المشتريات الخارجية للأعوام من ٢٠٠٦م إلى ٢٠٠٨م	٣٢,٥٥٧,٦٤٥
لم يحاسب عنها الزكاة المستحقة عليها بواقع ٢,٥%	٨١٣,٩٤١

نظرًا لعدم قناعة الهيئة بالمبررات التي قدمها المكلف للفروقات الظاهرة بمشترياته الخارجية بين ما هو مدون في إقراراته وبين المعلومات المتوفرة لدى الهيئة والتي مصدرها مصلحة الجمارك ولعدم تقديم المستندات الثبوتية التي تؤكد وجهة نظرها، لذلك فقد قامت الهيئة بالتعديل بهذه الفروقات إستنادًا إلى تعميم المصلحة رقم (٩/٢٠٣٠) وتاريخ١٤٣٠/٤/١٥هـ ولقد تأيد إجراء الهيئة بعدة قرارات استئنافية منها القرار الاستئنافي رقم (١٣١٨) لعام ١٤٣٤هـ، وتتمسك الهيئة بصحة إجرائها المتفق والتعليمات النظامية.

جلسة الاستماع والمناقشة

طلبت اللجنة من ممثل المكلف تزويدها بقائمة بمشتريات كل من (د)، وشركة (هـ) كل على حدة، ولكل عام من الأعوام محل الاعتراض مع المستندات المؤيدة لذلك.

وجهت اللجنة سؤالًا لممثل المكلف: ورد في الاعتراض أن ما تم استيراده عن طريق الشركتين أعلاه بلغ (٢٢,٢٩٢,٩٤٥) ريالًا، في حين أن الفرق المختلف عليه (٣٢,٥٧٥,٦٤٥) ريالًا، أي أن هناك فرق مقداره (١٠,٢٦٤,٧٠٠) ريالًا، فما هو مصدر هذا الفرق؟

فأفاد: بأنه سيوافي اللجنة بالرد قبل انتهاء المهلة، وقد طلب مهلة أسبوعين لتزويد اللجنة بالبيانات المطلوبة، ووافقت اللجنة على طلب ممثل المكلف.

رأي اللجنـــــــة

أدرج المكلف هذه الفروقات على أنها مشتريات خارجية، وقد رجعت الهيئة إلى المعلومات المتوفرة لدى مصلحة الجمارك عن استيرادات المكلف فتبين لها أنها أقل مما أدرجه المكلف في إقراره، واعتبرت الهيئة أن هذا الفرق هو مصروف غير مؤيد بمستندات، وقد ادعى ممثل المكلف أن هذه الفروقات تمثل مشتريات داخلية فطلبت منه اللجنة في جلسة الاستماع والمناقشة تقديم المستندات الدالة على ذلك، فقدم بيانات داخلية مصدرها المكلف، ولم يقدم الفواتير والمستندات الأخرى التي تثبت أن هذه الفروقات تمثل مشتريات داخلية وليست خارجية، لذلك فإن اللجنة تؤيد الهيئة في اعتبار هذا البند مصروفًا غير مؤيد بمستندات وفي اضافته إلى الوعاء الزكوي للمكلف للأعوام محل الاعتراض.

القـــــرار

أولًا: الناحية الشكلية:

قبول الاعتراضين المقدمين من المكلف/ شركة (أ) على الربط الزكوي للأعوام من ٢٠٠٦م حتى ٢٠٠٨م من الناحية الشكلية وفقًا لحيثيات القرار.

ثانيًا: الناحية الموضوعية:

١-تأييد الهيئة في معالجتها لبند الخسائر الدفترية المدورة للأعوام ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م و٢٠٠٨م؛ وفقًا لحيثيات القرار.

٢-تأييد الهيئة في إضافة فروقات المشتريات الخارجية للأعوم ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م و٢٠٠٨م إلى الوعاء الزكوي للمكلف؛ وفقًا لحيثيات القرار.

ثالثًا: بناء على ما تقضي به المادة (٦٦) من نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢، وتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ، والقرار الوزاري رقم (١٥٢٧) وتاريخ ١٤٣٥/٤/٢٤هـ، ومن أحقية كل من الهيئة والمكلف استئناف القرار الابتدائي

وذلك بتقديم الاستئناف مسببًا إلى اللجنة الإستئنافية الزكوية الضريبية خلال ستين يومًا من تاريخ إستلام القرار، على أن يقوم المكلف قبل استئنافه بسداد الزكاة أو الضريبة المستحقة عليه، أو تقديم ضمان بنكي بمبلغ الزكاة أو الضريبة طبقًا لقرار لجنة الاعتراض الابتدائية؛ لذا فإنه يحق لكل الطرفين استئناف هذا القرار خلال ستين يومًا من تاريخ استلامه، وذلك بتقديم الاستئناف مباشرة من قبل المكلف أو من يمثله إلى اللجنة الاستئنافية بالرياض.

والله الموفق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.